

وقد كان الاجراء الاول الحاسم الذي اتخذه الحكم العسكري بصدد تنشيط الاقتصاد في الضفة الغربية هو السماح بتصدير المنتجات الزراعية الى الضفة الشرقية ، وبذلك امكن تصريف الفائض منها في الاسواق المعتادة لها في الاردن والبلدان العربية . ثم سمح فيما بعد باستيراد البضائع عبر الجسور المفتوحة ، بدءا بذلك التي كانت مطلوبة قبل حرب حزيران ووصلت للمخازن في الضفة الشرقية ، ومن ثم لكل البضائع التي تعتبر الجهة الشرقية مصدرها الطبيعي . ان سياسة «الجسور المفتوحة» ، كما تذكر مجلة اسرائيل ايكونوميست [تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ - ص ٢٠٦] قد ساهمت « اكثر من أي اجراء آخر في حل المشكلة الاقتصادية ... واعادة الحياة في الضفة الى مجاريها الطبيعية » . ان المجال لا يتسع في هذه المقالة للتفصيل في سياسة «الجسور المفتوحة» كعامل من عوامل تنشيط الوضع الاقتصادي في الضفة ، ويكتفي ان نذكر هنا ان الضفة قد صدرت للاردن والبلدان العربية في عام ١٩٦٨ منتوجات زراعية وبضائع بقيمة (٥١٤٤) مليون ليرة اسرائيلية مقابل استيراد حجمه (١٧٤٥) مليون . وارتفع الرقم في عام ١٩٦٩ الى (٦٤٤٤) مليون ليرة تصدير مقابل (٢٤٤٥) مليون ليرة استيراد (٣٨).

اما الاجراء الثاني الحاسم ، وقد اتخذه الحكومة الاسرائيلية في عام ١٩٦٨ ، فقد كان السماح للعمال العرب من المناطق بالعمل في الاراضي المحتلة سابقا . ان دراسة الجدول المتعلق بعدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل يظهر زيادة مطردة في عدد العاملين هناك . [الجدول على الصفحة التالية] (٣٩).

ان الرقم يصل في اذار ١٩٧٠ الى (١٧٤٩٦١) عمالا . وتذكر مجلة اسرائيل ايكونوميست في عددها الصادر في اب - ايلول (اغسطس - سبتمبر) ١٩٧٠ (ص ١٨٧) ان احصاءات دائرة البحث في بنك اسرائيل تظهر بالنسبة لعام ١٩٦٩ زيادة في الانتاج القومي الاجمالي (GNP) للمناطق بنسبة مقدارها ٢٥٪ ، وتسجل ان عمال المناطق في العام المذكور كسبوا من عملهم في اسرائيل (٥١) مليون اسرائيلية تمثل ٣٠٪ من الزيادة المذكورة .

وقد ساهم السماح للعمال من المناطق بالعمل في اسرائيل ليس في امتصاص نسبة البطالة فحسب ، وانما في زيادة حجم القوة العاملة . ان الاحصاء

« من يتابع حالة الامن في قطاع غزة يصل الى استنتاج مؤلم جدا . ان السؤال الذي لا بد من طرحه : من يحكم قطاع غزة حقا ؟ ان تدفق اليهود الى مستوطنات القطاع توقف منذ وقت طويل . حتى ان نساء عسقلان وبئر السبع تخلين عن الموجودات المتوفرة في اسواق غزة . ويمتنع المواطنون الاسرائيليون من الاقتراب من مدخل المدينة . واما اليهود الذين يواصلون السفر اليها فهم قوات الجيش الاسرائيلي وموظفو الحكم العسكري .

« ان فتح طريق يتجنب المرور في القطاع ساعد السيارات اليهودية على السفر دون الاضطراب لاستعمال طرق القطاع . لان غزة وبقية مدن القطاع بتصرف رماة القنابل ..

« ولايجاد تعاون اقتصادي بين العرب واليهود يقام قرب الخط الاخضر شمالي مدينة غزة .. مركز تجاري وصناعي لسكان القطاع . ومن المفروض ان يؤدي هذا التعاون الى توفير الامن للاسرائيليين الذين يحضرون الى المنطقة .

« منذ حرب الايام الستة يسيطر الجيش الاسرائيلي على مناطق يهودا وشمرون [المقصود الضفة] وغور البحر الميت وهضبة الجولان . ويزداد عدد اليهود الذين يزورون هذه المناطق كسياح وللقيام بأعمال تجارية وزراعية . اما قطاع غزة فانه « مخلق » امام هؤلاء الاشخاص واصبح بمثابة منطقة « خارج النطاق » لان كل من يحرص على روحه يمتنع عن الاقتراب من مداخلها . »

الانعاش الاقتصادي

تلنا في مستهل الجزء الثاني من المقال ان الحكم العسكري في المناطق المحتلة اعتبر ان المهمة الاساسية العاجلة الثانية له في بداية الاحتلال [المهمة الاولى - التهدئة] هي تنشيط الاقتصاد وترتيب الاوضاع الادارية لتأمين احتياجات السكان المعاشية واستمرار تقديم الخدمات العامة . ان دافع الحكم العسكري لذلك له في الحقيقة وجهان: الوجه الاول نابع من كون الحكم العسكري هو السلطة الوحيدة الموجودة في المناطق والوجه الثاني نابع من اعتبارات امنية - سياسية ، ومرتبطة بالمهمة الاولى . يقول غازيت في هذا الصدد : « ان المشكلة الكبرى التي نواجهها هي اقامة « حاجز بين التعاطف السلبي مع الفدائيين والمشاركة الفعالة في اعمالهم .. ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في حل هذه المشكلة » (٣٧).